



فن الاستشهاد بالقرآن الكريم عند ابن هشام

أ. محمد خليل الزروق*

مازلت مذ عرفت النحو معنيًا بكتب ابن هشام، حريصاً عليها، كلفاً بها، ترغّبني فيها أشياء لم أكن أتبينها على التفصيل أول الأمر، ثم عرفتُها، وتبينت أن أظهرها شيئاً: التفنّن في النظام، والعناية بالاستشهاد بالقرآن الكريم. أما الأول فحقه أن تُفرد له كلمة تشرح معالمه وطرائقه، وأما الآخر فأنواع، أشرح منها في هذه الكلمة نوعاً واحداً، هو التفنّن في إيراد الشواهد القرآنية.

حفاوة

فقد كان ابن هشام -رحمه الله- يكثر الاستشهاد بالقرآن الكريم إكثاراً معجباً، يكاد لا يترك الشاهد القرآني إلى غيره من الأمثلة الموضوعة من زيد وعمرو والضرب والإكرام ونحوها. ولا شك أن هذا يثبت المسألة بشاهدها في الذهن، ويصدق القاعدة ويؤكدُها، ويرغب في دراسة النحو وتذوقه، وبخاصة عند المشتغلين بعلوم القرآن، كما أنه يزيد المعرفة بمعاني القرآن وإعرابه.

وإنك لتراه حفيماً بالشواهد القرآنية، يراها أولى ما يستدل به.

1. فمن شواهد ذلك أنه ردّ على من زعم أن ذكر الفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول ضرورة بالحديث: «حج البيت من استطاع إليه سبيلاً»⁽¹⁾، ف (من) فاعل به (حج)، وهو مضاف إلى مفعوله (البيت)، وهذا واقع في السعة، فبطل ادّعاء الضرورة. ثم اعترض صنيعة هذا بالاستدلال بالحديث النبوي وترك الآية الكريمة المشابهة له،

* جامعة قاريونس.

1 - صحيح مسلم ص 42.

وهي قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97]⁽²⁾، فقال: «فإن قلت: فهلا استدلت بالآية الكريمة آية الحج»، وقوله هذا دليل على أنه حريص على أن يستدل بأي الكتاب، وألا يقدم عليها غيرها. ثم وجه الآية بأن ﴿مَنْ﴾ فيها بدل من ﴿النَّاسِ﴾، وأن حملها على الفاعلية للمصدر مفسد للمعنى؛ إذ يكون على ذلك: لله على الناس أن يحجّ المستطيع، فإن لم يحجّ المستطيع أثم كل الناس، وهذا غير مراد⁽³⁾.

2. ومن ذلك أنه ذكر اختلاف النحويين في أسلوب اعتراض الشرط على الشرط، نحو: إن ركبنا إن ذهبنا فلك دينار، وأن بعضهم يمنعه، وبعضهم يجيزه، وذكر آيات لم يصحح أن يكون شيء منها من هذا القبيل، فلا تصلح دليلاً للمجيز، وقال: «وإنما الدليل في قوله سبحانه: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: 25]، فالشرطان وهما ﴿لَوْلَا﴾ و﴿لَوْ﴾ قد اعترضوا، وليس معهما إلا جواب واحد متأخر عنهما، وهو: ﴿لَعَذَّبْنَا﴾. وفي آية أخرى على مذهب أبي الحسن (الأخفش)، وهي قوله سبحانه: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: 180]، فإنه زعم أن قوله: ﴿الْوَصِيَّةُ﴾ على تقدير الفاء؛ أي: فالوصية، فعلى مذهبه يكون مما نحن فيه، وأما إذا رفعت ﴿الْوَصِيَّةُ﴾ بـ ﴿كُتِبَ﴾ فهي كآيات السابقة في حذف الجوابين (أي للشرطين)، وهذان الموطنان خطرا لي قديماً، ولم أرهما لغيري⁽⁴⁾. فانظر إلى قوله الأخير هنا ودلالته على حفاوته بالآي الشواهد لمسائل النحو، خاصة في مواضع الخلاف، وحرصه على نسبة استخراجها والتفطن لها إلى نفسه.

3. ومن ذلك أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الصافات: 8-7]: «ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنتره»⁽⁵⁾، يريد قوله:

جادت عليه كل عين ثرة فترك كل قرارة كالدرهم

ذلك أن ابن مالك أوجب مراعاة معنى (كل) إذا أضيفت إلى نكرة، نحو: ﴿وَكُلُّ﴾

2- تركت تخريج الآي لكثرتها كثرة مفرطة في هذه الكلمة، ولرأي ذكرت طرفاً منه في مقدمة كتاب الوقف الصرفي. وهي برواية قالون عن نافع، على ما يقرأ به في بلدنا، إلا إذا كان الشاهد في قراءة أخرى.

3- شرح الشذور 382 - 384، وانظر المغني 694، وشرح القطر 309.

4- الأشباه والنظائر 4/ 83، رسالة اعتراض الشرط على الشرط.

5- المغني 263.

شَيَّعَ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ» [القمر: 52] بتذكير الضمير وإفراده، و﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾ [المدثر: 38] بالتأنيث، و﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: 53] بالجمع، ورد قول ابن مالك هذا أبو حيان، واعترض بيت عنتر؛ إذ فيه: (فتركن) بالجمع والتأنيث، مع قوله: (كل عين) بإضافة (كل) إلى مفرد، وخالفهما ابن هشام بتفصيل نتركه اختصاراً. ويريد بالآيتين: «وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ» [غافر: 5]، «وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ» [الحج: 27]، وأجاب في شأنهما ابن هشام وفي آية سورة ص⁽⁶⁾. والشاهد قوله: «ولو ظفر بها أبو حيان»؛ إذ يدل على أن التفتن لموضع من القرآن للاحتجاج في مسائل النزاع هو ظفر وفوز، يرغب فيه، ويسعى إليه، وأن من شأن ابن هشام التفتن لمثل هذا، وأن من شأن أبي حيان الغفلة عنه، وأنه يأخذ ما يجد بغير فقه وتثبت؛ إذ كان سيعترض بها، ولا يتنبه للجواب الذي ذكره ابن هشام فيها. وذلك على عادة ابن هشام في التعريض بأبي حيان⁽⁷⁾.

الاستدراك

وكان ابن هشام يستدرك الآي على من فاتته، ويستدرك بها الأحكام على من قضى بما يخالفها، واستدل بغيرها.

1. ومن شواهد ذلك أن الزمخشري ذهب إلى أن خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو)، نحو: «وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا» [الحجرات: 5] يجب أن يكون فعلاً، كآلية، وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ» [لقمان: 27]، وقالوا: إنما ذلك في المشتق لا الجامد كالذي في الآية، ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً في قول الشاعر:

لو أن حياً مدركُ الفلاح أدركه ملاعب الرماح

قال ابن هشام: «وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب، وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك، وإلا لما استدلل بالشعر، وهي قوله تعالى: «يُودُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ»

6- المغني 258 - 263.

7- انظر بحثاً لي في مجلة تراث الشعب (طرابلس) مج 3، ع2، سنة 1992م، في الصلة بين أبي حيان وابن هشام، بعنوان كريبه، وضعه محرر المجلة من عند نفسه، وألقى العنوان الذي وضعته، والأمر لله.

[الأحزاب: 20] (8). وذكر مثل هذا في شرح قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه عند قوله:

أَكْرَمَ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا، أَوْ لَوْ أَنَّ النَّصِيحَ مَقْبُولُ

فأتى بالخبر فعلاً مرة، وهي (صدقت)، ومشتقاً مرة، وهو (مقبول) (9). فاستدرك ابن هشام بآية الأحزاب على الزمخشري وابن الحاجب؛ إذ قضيا بخلافها، وعلى ابن مالك إذ استشهد بغيرها، وكلهم لم ينتبه لها.

2. وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: 103]: إن ﴿أَعْمَالًا﴾ مفعول به، وردّه ابن خروف بأن (خسر) لا يتعدى، ووافقه الصفار، قال ابن هشام: «وثلاثتهم ساهون؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأن (خسر) متعد، ففي التنزيل: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: 12]، ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: 11]، وصوب أنه تمييز (10).

3. واستدرك على قول المعريين: إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإذا أعيدت معرفة كانت الآخرة هي الأولى، وكذا إذا أعيدت المعرفة معرفة، أو أعيدت المعرفة نكرة، على ما هو مشهور في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا فَإِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: 5-6]، ومجىء الأثر: «لن يغلب عسر يسرين» (11). فذكر ابن هشام أنه يشكل على هذا القول أمور، منها أن في التنزيل آيات تردّ هذه الأحكام الأربعة. فيشكل على أنه إذا أعيدت النكرة نكرة كانت غير الأولى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشِبْهَةً﴾ [الروم: 54]، فالآخر هو الأول. ويشكل على الحكم الثاني، وهو أن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت هي الأولى، قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: 128]، فالصلح الأول خاص، وهو الصلح بين الزوجين، والآخر عام؛ ولهذا يستدل بالآية على استحباب كل صلح جائز. ويشكل على الحكم الثالث، وهو أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت هي الأولى، قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي

8- المغني 355 - 357.

9- شرح بانت 29.

10- المغني 706.

11- روي مرفوعاً موصولاً ومرسلاً، وروي موقوفاً على عمر وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، بين الحفاظ في الفتح 8/ 582 مخرجه، عند تفسير: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، والسخاوي في المقاصد الحسنة 338، وغيرهما.

الْمَلِكُ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكُ مَنْ تَشَاءُ» [آل عمران: 26]، فإن الملك الأول عام، والآخر خاص. ويشكل على الحكم الرابع، وهو أن المعرفة إذا أعيدت نكرة كانت هي الأولى، قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [النساء: 153]. قال ابن هشام: «فإن ادَّعى أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة، فأما إن وجدت القرينة فالتعويل عليها سهل الأمر» (12). وذكر آيات أخر في هذا رغبت عن الإطالة بذكرها.

1.

وهذا الذي ضربت أمثله من حفاوته بالآي، واستدراكه بها بمعزل عما جعلت هذه الكلمة لبيانها؛ إذ ذاك كالتمهيد له والتوطئة. وهذه الكلمة إنما هي لشرح افتتانه في سوق الشواهد القرآنية، بإيرادها على وجوه من الخصوصية والتناسق الفني يتجاوز الاستشهاد المألوف إلى شيء آخر، هو ما سميت: فن الاستشهاد. ومن هذا الفن أن يستشهد لأكثر من فرع من المسألة بموضع واحد من القرآن، أو بأكثر من موضع بينها اتصال.

فرعان في موضع

فالنوع الأول - وهو أن يأتي بالشاهد فيه أكثر من فرع من المسألة التي يتكلم عليها - قسمان: ما فيه فرعان، وما فيه فروع. وما فيه فرعان قسمان: قسم يكون في أكثر من كلمة في الموضع، وقسم يكون في كلمة واحدة.

فما فيه فرعان في أكثر من كلمة من الموضع له أمثلة كثيرة، منها:

1. اجتماع (إن) الشرطية و(إن) النافية في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَلَّ النَّاسُ أَنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: 41] (13).
2. واجتماع لحاق (ما) الكافة بـ (إن) المكسورة ولحاقها بـ (أن) المفتوحة في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: 108]. وفيه أيضاً أن الأولى لقصر الصفة على الموصوف، والآخر لقصر الموصوف على الصفة (14).
3. واجتماع (إذا) الفجائية و(إذا) الظرفية في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا

12 - المغني 861 - 863.

13 - المغني 35، والإعراب 78.

14 - المغني 59، والأوضح 1/ 347، وشرح القطر 149.

- أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ» [الروم: 25]، وقوله: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: 48] (15).
4. واجتماع مجيء (في) للظرفية المكانية ومجيئها للظرفية الزمانية في قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: 2-4] (16).
5. واجتماع مجيء كاف الخطاب في محل نصب ومجيئها في محل جر في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: 3]، وكذا ياء المتكلم في قوله تعالى: ﴿رَبِّي أَكْرَمُ﴾ [الفجر: 15] (17).
6. واجتماع إسكان لام الأمر بعد الفاء وإسكانها بعد الواو في قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ تَجِيئُوا لِي وَلِيَّوْمِي أَبِي﴾ [البقرة: 186] (18).
7. واجتماع زيادة (مِنْ) في المنصوب وزيادتها في المرفوع في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: 91] (19).
8. واجتماع العطف على السابق والعطف على اللاحق في قوله تعالى: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: 7] (20)، ومثله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾، فهذا على الترتيب، ثم عطف بعكس الترتيب فقال: ﴿وَعِيسَى وَإِيُوبَ﴾ [النساء: 163] (21).
9. واجتماع حذف المبتدأ وحذف الخبر في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٍ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: 25]؛ أي: سلام عليكم، أتم قوم منكرون (22).
10. واجتماع الاعتراض بين القسم وجوابه، والاعتراض بين الموصوف وصفته في قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: 75-77] (23).

15- المغني 127، والموضع الأول في الإعراب 68.

16- المغني 223، والأوضح 3/ 38، وشرح للمحة 2/ 244.

17- المغني 240، والأوضح 1/ 86.

18- المغني 294.

19- المصدر نفسه 426.

20- المصدر نفسه 463.

21- شرح الشذور 445.

22- المغني 501 و 787، وشرح القطر 125.

23- المغني 510، والإعراب 44.

11. واجتماع تعلق الظرف بالفعل وتعلقه بما فيه معنى الفعل في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7] (24).
12. واجتماع مجيء الجار والمجرور صلة ومجيء الظرف كذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: 19] (25).
13. واجتماع حذف عامل الفاعل وحذف عامل نائب الفاعل وجوباً في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ [الانشقاق: 1-3] (26).
14. واجتماع الماضي والمضارع من (زال) التامة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا﴾ [فاطر: 41] (27).
15. واجتماع الفاصل الملفوظ والفاصل المقدر بين الفعل ونون التوكيد في قوله تعالى: ﴿تَلْبُلُونُ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عمران: 186] (28).
16. واجتماع زيادة (من) مع النكرة المنفية وزيادتها مع النكرة المستفهم عنها في قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: 3] (29).
17. واجتماع مجيء (أولو) بالواو للرفع، ومجيئها بالياء للنصب في قوله تعالى: ﴿يَأْتِلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِيَ الْقُرْبَى﴾ [النور: 22] (30).
18. واجتماع ذكر الضمير الرابط للصلة وحذفه وهو في موضع جر في قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: 33] (31).
19. واجتماع مجيء (عند) للقرب المعنوي ومجيئها للقرب الحسي في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: 40] (32).
20. واجتماع تمام (أصبح) وتمام (أمسى) في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ لِلَّهِ حِينَ تُمْسُونَ

24- المغني 566، والإعراب 55.

25- المغني 581، وشرح الشذور 141.

26- شرح بانث 29، وشرح الشذور 165.

27- شرح بانث 84، والأوضح 1/ 237، وشرح الشذور 185.

28- شرح القطر 35.

29- المصدر نفسه 246.

30- شرح الشذور 61، وشرح القطر 49.

31- المغني 655.

32- شرح بانث 11.

- وَحِينَ تَصْبِحُونَ» [الروم: 17] (33).
21. واجتماع اتحاد الفاعل واختلافه في المفعول له وعامله في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: 8]؛ ولهذا جرّ ما تخلف فيه شرط الاتحاد باللام (34).
22. واجتماع الفصل بالضمير المنفصل وبـ (لا) في العطف على الضمير المتصل المرفوع المحل في قوله تعالى: ﴿مَالَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ [الأنعام: 91] (35).
23. واجتماع مجيء (رأى) للرجحان ومجيئها لليقين في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: 6-7] (36).
24. واجتماع جرّ الحرف للظاهر وجره للمضمر في قوله تعالى: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: 7]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: 22] (37)، ﴿قُلِ اللَّهُ يَنْجِيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: 64]، ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: 11] (38).
25. واجتماع الطلب والنفي قبل فاء السببية التي ينصب بعدها المضارع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: 52] (39)؛ لأن ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ جواب النفي، وهو: ﴿مَا عَلَيْكَ﴾ وما عطف عليه، و﴿فَتَكُونَ﴾ جواب النهي، وهو: ﴿وَلَا تَطْرُدُ﴾. ويجوز أن يكون ﴿فَتَكُونَ﴾ معطوفاً على ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾.
26. واجتماع التذكير والتأنيث في العدد في قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: 7] (40).
27. ومن أطرف ذلك اجتماع فرعين، ثم فرعين على فرع، وذلك اجتماع مجيء الهاء في موضع نصب ومجيئها في موضع جر، ثم مجيئها في موضع جر بالحرف، وفي موضع جر بالإضافة، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾

33- الأوضح 1/ 254، وشرح القطر 136.

34- شرح القطر 229.

35- الأوضح 3/ 390.

36- المصدر نفسه 2/ 41.

37- الأوضح 3/ 16، وشرح الشذور 317.

38- شرح الشذور 449.

39- الأوضح 4/ 184.

40- الأوضح 4/ 243، وشرح اللمحة 2/ 364.

[الكهف: 37] (41).

- وما فيه فرعان في كلمة واحدة من أمثلته:
1. اجتماع التأخر والفرعية في العامل - وهما سبب زيادة لام التقوية - في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: 78] (42).
 2. اجتماع الإنشائية والجمود في جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لِمُنَافِقٍ﴾ [البقرة: 271]، ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: 38] (43).
 3. اجتماع انتفاء الاتحاد في الفاعل وانتفاء الاتحاد في الزمن في المفعول له وعامله في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: 78] (44).
 4. اجتماع الاسمية والطلبية في جملة جواب الشرط - ولذا ارتبطت بالفاء - في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْذَلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [آل عمران: 160] (45).

فروع في موضع

- ويترقى في الافتتان فيأتي بالشاهد فيه ثلاثة فروع للمسألة، من ذلك:
1. أن (إذ) تلزم الإضافة إلى جملة اسمية، أو فعلية فعلها ماضٍ، أو فعلية فعلها مضارع لفظاً ماضٍ معني، واجتمعت الثلاث في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذَا خَرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا أَتَيْنَا فِيهِمْ فَتَنًا وَإِذَا خَرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَالِثًا أَتَيْنَا فِيهِمْ فَتَنًا وَإِذَا خَرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا أَتَيْنَا فِيهِمْ فَتَنًا وَإِذَا خَرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا أَتَيْنَا فِيهِمْ فَتَنًا﴾ [التوبة: 40] (46).
 2. وأن الضمير (نا) مشترك بين مواضع الرفع والنصب والجبر، واجتمع استعماله فيهن في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَمَّا فِيهِمْ عَمَلٌ﴾ [آل عمران: 193] (47). ويصلح هذا شاهداً أيضاً لاتصاله بالكلم الثلاث، واستشهد ابن هشام لاتصال ياء المتكلم بالكلم الثلاث بقوله تعالى: ﴿إِنِّي هَدَانِي رَبِّي﴾ [الأنعام: 161] (48).

41- المغني 454، والأوضح 1/ 86.

42- المغني 287.

43- تخلص الشواهد 442.

44- الأوضح 2/ 228.

45- المصدر نفسه 4/ 210.

46- المغني 116 - 117.

47- الأوضح 1/ 86.

48- شرح اللوحة 1/ 173.

فرعان على قراءتين

ويكون الفرعان في موضع واحد، ولكنهما على قراءتين. وهو قسمان: واقع في قراءة عشرية، وواقع في قراءة شاذة.

فالواقع في قراءة عشرية من أمثله:

1. اجتماع ذكر الضمير الرابط لجملة الصلة وحذفه في قوله تعالى: ﴿وَمَاعَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: 35]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: 71]، وقرئ: ﴿وَمَاعَمَلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ (49).
2. واجتماع فتح همزة (إن) وكسرها في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: 28]؛ وذلك لوقوعها موقع العلة، فالفتح على تقدير الحرف، والكسر على الاستئناف (50).
3. واجتماع فتحها وكسرها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ الْكَاتِجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ [طه: 118-119]، المراد الآخرة؛ وذلك لوقوعها بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه، فالكسر على الاستئناف أو العطف على جملة (إن) السابقة، والفتح على العطف على: ﴿الْكَاتِجُوعَ﴾ (51).
4. واجتماع النصب والاتباع في المستثنى في كلام تام غير موجب والاستثناء متصل في قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 66]، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ [هود: 81] (52).
5. واجتماع تقدير (أن) مخففةً وتقديرها ناصبة - وذلك لسبق الظن - في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: 71]، قرئ برفع ﴿تَكُونُ﴾ وينصبه (53).
6. واجتماع النصب والجبر بالإضافة في الاسم التالي للوصف العامل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق الفاتحة: 3]، ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [الزمر الفاتحة: 38] (54).

وأما الواقع في قراءة شاذة فأمثله:

- 49- المغني 654 - 655، وشرح القطر 108.
- 50- الأوضح 1 / 338، وشرح بانث 38.
- 51- الأوضح 1 / 338.
- 52- الأوضح 2 / 257، وشرح الشذور 265، وشرح القطر 245.
- 53- الأوضح 4 / 161.
- 54- المصدر نفسه 3 / 230.

1. اجتماع التعدية بالباء والتعدية بالهمزة في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: 17]، وقرئ: ﴿أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ﴾ (55).
2. اجتماع النصب بـ (إذاً) وإهمالها؛ وذلك لوقوعها بعد واو أو فاء، في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَبِثُوا﴾ [الإسراء: 76]، ﴿فَإِذَا لَآيُوتُونَ﴾ [النساء: 53]، وقرئ بالنصب: ﴿وَإِذَا لَآيَلِثُوا﴾ ﴿فَإِذَا لَآيُوتُوا﴾ (56).
3. واجتماع الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٌ عُدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: 23]، وهي مسألة الاشتغال (57).

فروع على قراءات

- ويكون في الموضوع الواحد قراءات تصلح شاهداً لفروع من المسألة، من ذلك:
1. اجتماع إعراب (قبل) و(بعد) منونين، وغير منونين، وبنائهما على الضم، في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: 4]، فقد قرئ بكل ذلك (58).
2. واجتماع الرفع على الاستئناف، والجزم بالعطف، والنصب بـ (أن) مضمرة، في المضارع المقرون بالفاء أو الواو بعد انقضاء جملتي الشرط والجواب في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: 284]، وقوله: ﴿مَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: 186]، وقرئ بكل ذلك (59).

فرعان في سورة

- ويجمع ابن هشام شاهدين لفرعين من مسألة، والشاهدان في سورة واحدة، ومن ذلك:
1. اجتماع مجيء اللام في جواب (لو) المثبت وتركها في سورة الواقعة، في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ [الواقعة: 65]، ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ أَجَاغًا﴾ [الواقعة: 70] (60).
2. واجتماع مثال ظرف المكان ومثال ظرف الزمان في أول سورة يوسف، في قوله

55- المغني 138.

56- الأوضح 4 / 167.

57- شرح القطر 196.

58- الأوضح 3 / 154، وشرح الشذور 103، وشرح القطر 19.

59- الأوضح 4 / 213، وشرح الشذور 351.

60- المغني 358، والأوضح 4 / 231.

- تعالى: ﴿وَإِطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: 9]، ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً﴾ [يوسف: 16] (61).
 3. واجتماع مثال (أهلون) بالواو ومثالها بالياء في سورة الفتح، في قوله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: 11]، ﴿إِلَىٰ أَهْلِهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: 12] (62).

فرعان في المتشابه

- ومن الاستشهاد المعجب الرائق أن يكون الفرعان في موضعين متشابهين من القرآن، ومن أمثلته:
1. تسويغ الابتداء بالنكرة بالعطف، بأن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به، فشاهد ما فيه المعطوف يجوز الابتداء به: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: 21]، وشاهد ما فيه المعطوف عليه يجوز الابتداء به: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة: 263] (63).
 2. وجواز ذكر (أن) الناصبة للمضارع بعد اللام وحذفها، فشاهد الحذف: ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: 71]، وشاهد الذكر: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: 12] (64).
 3. وتشية الحال وجمعها لمتعدد إذا اتحد اللفظ، فشاهد التشية: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: 33] وشاهد الجمع: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْجُومَ مَسْخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ [النحل: 12] (65).
 4. وإضافة (إذ) إلى الجمل، فشاهد الاسمية: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: 26]، وشاهد الفعلية: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: 86] (66).
 5. وتأنيث العدد وتذكيره، فشاهد التأنيث: ﴿آيَتُكَ أَكَاثُكُمُ النَّاسِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [آل عمران: 41]، وشاهد التذكير: ﴿آيَتُكَ أَكَاثُكُمُ النَّاسِ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: 10] (67).
 6. وجواز المخالفة في البديل في التعريف والتذكير، فشاهد الموافقة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: 6-7]، وشاهد المخالفة: ﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ﴾

61- الإعراب 62.

62- شرح القطر 67.

63- المغني 610.

64- الأوضح 4 / 191، وشرح الشذور 297، وشرح القطر 67.

65- الأوضح 2 / 336.

66- الأوضح 3 / 124، والإعراب 69، وشرح الشذور 126.

67- شرح الشذور 458.

- الله [الشورى: 52-53] (68).
7. وتعدّي بعض الأفعال إلى اثنين بنفسه، وإلى أحدهما بالحرف، فشاهد التعدي إلى اثنين بنفسه: ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب: 37]، وشاهد التعدي إلى أحدهما بالحرف: ﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: 54] (69).
8. وتمييز المائة والألف بمفرد مجرور، فشاهد المائة: ﴿بَلْ كَبِشْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: 259]، وشاهد الألف: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [العنكبوت: 14] (70).
9. وجمع الخلعة بمعنى الصداقة على خلال، فشاهد المفرد: ﴿يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: 254]، وشاهد الجمع: ﴿يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: 31] (71).
10. ومجيء (لولا) و(لوما) للتحضيض فيختصان بالفعلية، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةَ﴾ [الفرقان: 21]، ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾ [الحجر: 7] (72).
11. واختصاص (إذا) بالفعلية، ويكون الفعل ظاهراً، نحو: ﴿فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾ [الرحمن: 37]، ومضمراً، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: 1] (73).
12. وفصل الضمير إذا لم يتأت اتصاله، وذلك بتقديمه على عامله، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُ﴾ [الفتح: 5]، أو مجيئه بعد (إلا)، نحو: ﴿أَمَرَ أَكَاثِبُ دُؤَالِ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: 40] (74).
13. وتختلف شرط القلبية في المفعول له في: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: 151]، ولذلك جرّ بالحرف، وحصوله في: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: 31]، ولذلك نصب (75).
14. وترجح النصب في المشتغل عنه لإيهام الرفع أن الفعل صفة، نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49]، ووجوب الرفع إذا كان الفعل صفة، نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: 52] (76).

68- شرح الشذور 444.

69- المصدر نفسه 376.

70- شرح اللوحة 2 / 368.

71- شرح بانث 27.

72- الأوضح 4 / 237.

73- الإعراب 67.

74- الأوضح 1 / 94 - 95.

75- المصدر نفسه 4 / 226.

76- المصدر نفسه 2 / 169.

15. ومجبيء الشرط والجواب مضارعين، نحو: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدَ﴾ [الأنفال: 19]، وماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: 8] (77).
16. ومن طريف هذا الضرب أنه جاء به في مسألة بلاغية، وذلك اختلافهم في حذف أداة التشبيه أيا كان تشبيهاً أم استعارة؟ وهو نوعان: أن يكون المشبه به خبراً لمذكور، نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمُّوهُمْ﴾ [الأنعام: 39]، وأن يكون خبراً لمحذوف، نحو: ﴿صُمُّوهُمْ﴾ [البقرة: 18] (78).

فروع في المتشابه

ويكون في المتشابه شواهد لعدة من الفروع، ومثاله في كلامه على جواب (لما)، إذ يكون جوابها فعلاً ماضياً، وشاهده: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: 67]، وجملة اسمية مقرونة بـ (إذا) الفجائية، وشاهده: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: 65]، أو مقرونة بالفاء، وشاهده: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: 32]، وفعلاً مضارعاً، وشاهده: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشَرُ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود: 74] (79). والأخيرة لا تشبه سابقتها.

فرعان في كلمة

- ويأتي بفرعين ويستشهد لهما بكلمة واحدة في موضعين، ومن أمثلته:
1. جَرُّ الممنوع من الصرف بالفتحة، نحو: ﴿فَحَيَّوْا بِأَحْسَنِ مِنْهَا﴾ [النساء: 86]، ما لم يضاف، نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: 4] (80).
 2. وإضافة المصدر إلى الفاعل بغير ذكر المفعول، نحو: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ [إبراهيم: 40]، وإضافته إلى المفعول بغير ذكر الفاعل، نحو: ﴿لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: 49] (81).

فروع في كلمة

ويأتي بفروع ويستشهد لهنَّ بكلمة واحدة في مواضع، ومن أمثلته:

77- الأوضح 4 / 205.

78- شرح بانت 13 - 14.

79- المغني 37.

80- الأوضح 1 / 72، وشرح الشذور 38، وشرح اللوحة 1 / 194.

81- الأوضح 3 / 214.

1. أن في المنادى المضاف إلى الياء لغات، منها: حذف الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو: ﴿يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: 16]، وثبوت الياء ساكنة، نحو: ﴿يَاعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: 68]، وثبوتها مفتوحة، نحو: ﴿يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: 53] (82).
2. وأن الفعل يُوَحَّدُ مع تثنية الفاعل وجمعه كما يوحد مع إفراده، نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: 23]، ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾ [الفرقان: 8]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: 30] (83).

فرعان في مادة

- ويستشهد لفرعين بمادة واحدة في موضعين، ومن أمثلته:
1. أن فعل الشرط لا يقرن بحرف النفي إلا (لم)، نحو: ﴿وَأَن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: 67]، و (لا)، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: 73] (84).
 2. وأن النون تبدل ميماً إذا لقيتها الباء في كلمة، نحو: ﴿انْبَعَثْ﴾ [الشمس: 12]، أو كلمتين، نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا﴾ [يس: 52] (85).

فروع في مادة

- ويستشهد لفروع بمادة واحدة في مواضع، ومن أمثلته: أنه يُذَكَّرُ في باب (أعطى) المفعولان، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: 1]، ويحذفان، نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ [الليل: 5]، ويحذف الآخر منهما، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: 5]، ويحذف الأول، نحو: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: 29] (86).

فرعان على احتمال

- ويكون فرعان في موضع واحد، ولكن ذلك على وجه الاحتمال، ومن أمثلته:
1. جواز كينونة الهمزة للاستفهام وللنداء في قراءة التخفيف في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِئٌ أَنَاءَ اللَّيْلِ﴾ [الزمر: 9] (87).
 2. وجواز إرادة الاستفهام الحقيقي والتقريري في قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾

82- الأوضح 4 / 37.

83- المصدر نفسه 2 / 98.

84- شرح الشذور 340.

85- الأوضح 4 / 401.

86- المغني 830، وشرح الملحمة 2 / 78.

87- المغني 18.

[الأنبياء: 62] (88).

3. وجواز أن تكون (ما) موصولة ومصدرية في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه: 69]، بتقدير: إن الذي صنعوه، أو: إن صنعهم (89).
4. وجواز أن تكون (حتى) لل غاية وللعلة في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ لُحْيَانَ تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: 9] (90).
5. وجواز أن تكون (أم) متصلة ومنقطعة في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 80] (91).

فروع على احتمال

- ويكون في الموضع الواحد فروع على وجه الاحتمال، ومن أمثلته:
1. جواز أن تكون (كان) ناقصة وتامة وزائدة في قوله تعالى: ﴿إِن فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: 37]، وقوله: ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْرِمِينَ﴾ [النمل: 51] (92).
2. وجواز أن يكون ﴿مُنْزَلًا﴾ من قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَنْزَلْنِي مَنَزَلًا مَبَارَكًا﴾ [المؤمنون: 29] مصدرًا واسم زمان واسم مكان؛ من أجل أن صيغة اسم المفعول تصلح لذلك (93).

فروع باتفاق الفواصل

ويأتي لفروع بشواهد تتفق في الفاصلة، نحو استشهاده في إعراب أسماء الاستفهام والشرط لوقوعها على زمان بقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ يَبْعَثُونَ﴾ [النحل: 21]، ولوقوعها على مكان بقوله: ﴿فَإَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: 26]، ولوقوعها على حدث بقوله: ﴿أَيُّ مَنْقَلَبٍ﴾ [الشعراء: 227] (94).

2.

وما سميته التفريع ذاك فن على حدة، وهذا فن آخر من استشهاد ابن هشام بالآي

88- المغني 26.

89- شرح الشذور 280.

90- المغني 169، والإعراب 72، وشرح الملح 2/ 343.

91- المغني 68.

92- المصدر نفسه 726.

93- نزهة الطرف 106.

94- المغني 607.

القرآنية، أسميه التمثيل، وهو أن يأتي بالموضع الواحد فيه أكثر من مثال للمسألة.

مثالان في موضع

فيأتي بالموضع فيه مثالان، وهذا النوع قسمان: قسم يكون فيه المثالان متلاصقين، وقسم يكون فيه المثالان متباعدين.

فمما فيه المثالان متلاصقان:

1. كسر همزة (إن) بعد عامل علق باللام، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: 1] (95).
2. وكيونة (أل) موصولاً بدخولها على مشتق، نحو: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [الحديد: 18]، ﴿وَالسَّقْفَ الْمَرْفُوعَ وَالْبَحْرَ الْمَسْجُورَ﴾ [الطور: 5-6] (96).
3. وحذف العائد المنصوب نحو: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تَعْلَنُونَ﴾ [التغابن: 4] (97).
4. ومجيء (من) لبيان الجنس، نحو: ﴿مَنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: 31] (98).
5. وعطف الفعل على الفعل، نحو: ﴿وَأَنْ تَوَدُّوا أَنْ تُدْرِكُوا أَجْرَكُمْ وَلَا تَسْأَلَكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ [محمد: 36] (99).
6. وحذف المفعولين في باب (ظن) اقتصاراً، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 216] (100).
7. ونصب باب (أعلم) لثلاثة مفاعيل، نحو: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَاكِبِ قَلِيلٍ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: 43] (101).
8. وتقدم المفعول جوازاً، نحو: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: 70] (102).
9. ونباية المفعول به عن الفاعل، نحو: ﴿وَعِضُ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [هود: 44] (103).

95- الأوضح 1/ 336، وشرح الشذور 205، وشرح القطر 163.

96- الأوضح 1/ 153.

97- المصدر نفسه 1/ 169.

98- المصدر نفسه 3/ 21.

99- المصدر نفسه 3/ 394.

100- المصدر نفسه 2/ 70.

101- المصدر نفسه 2/ 80.

102- المصدر نفسه 2/ 133.

103- المصدر نفسه 2/ 138.

10. وإضافة المصدر إلى الفاعل، نحو: ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: 161] (104).
11. ومجىء الباء بمعنى (مع)، نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [المائدة: 61] (105).
12. وترك حذف العائد مرفوع الموضع بالابتداء إذا لم تطل الصلة، نحو: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: 61] (106).
13. ومجىء (كان) بمعنى (صار)، نحو: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُتَّبِثًا وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: 6-7] (107).
14. ومجىء اسم المكان من غير الثلاثي، نحو: ﴿رَبِّ أَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: 80] (108).
15. وتذكير (السييل)، نحو: ﴿وَأَنْ يَّرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَّرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: 146] (109).
16. ومجىء (أل) للعهد الذكري، نحو: ﴿فِيهَا مَصْبَاحٌ الْمَصْبَاحُ فِي رُجَاةِ الزُّجَاةِ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: 35] (110).
17. ونصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد لام الجحود، نحو: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُذِرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: 179] (111).
18. واقتران جواب الشرط بالفاء لأنه ماضى المعنى، نحو: ﴿إِنْ كَانَ فَمِيصُّهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِنْ كَانَ فَمِيصُّهُ قَدْ مِّنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: 26-27] (112).

104 - شرح الملحّة 2 / 101، وشرح القطر 267.

105 - شرح الملحّة 2 / 249.

106 - تخلص الشواهد 158.

107 - شرح بانث 40، وشرح القطر 134.

108 - المصدر نفسه 53.

109 - المصدر نفسه 73.

110 - شرح الشذور 150، وشرح القطر 113.

111 - شرح الشذور 297.

112 - المصدر نفسه 341.

19. وتعلّي (أنبأ) إلى أحد المفعولين بالباء، نحو: ﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: 33] (113).
 20. وإعمال (أفعل) في التمييز، نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: 34] (114).
 21. ومجبيء (أفعل) من غير الثلاثي، نحو: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾ [البقرة: 282]؛ فهما من (أقسط) و(أقام) (115).
 22. وحذف المبتدأ جوازاً بعد فاء الجواب، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: 46] (116).
 23. وحذف المضاف، نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: 82]؛ أي: أهل القرية، وأهل العير (117).
 24. وتعلّي الفعل بصيغة (أفعل)، نحو: ﴿رَبَّنَا آمِنَّا أَتَيْنَاكَ وَاحِدِينَ وَنَعْبُدُكَ إِحْدًا﴾ [غافر: 11] (118).
 25. ودخول لام الابتداء على ضمير الفصل بعد (إن)، نحو: ﴿وَأَنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ وَأَنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصفافات: 165-166] (119).
- ومعلوم أنه في هذا الضرب لا يتلو الآية كلها في الغالب، ولكن يتلو أولها ويقول: الآية، اعتماداً على حفظ الحافظ.

ومما فيه المثالان متباعداً:

1. خلو (إذا) من معنى الشرط، نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: 37]، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: 39]، بدليل ترك الفاء (120).
2. وتسويغ الابتداء بالنكرة بالوصف، نحو: ﴿وَلَا أَمَّةٌ مِثْلَهُ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ﴾، ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: 221] (121).

113 - شرح الشذور 376.

114 - المصدر نفسه 414.

115 - شرح بانت 21، وشرح الشذور 419.

116 - المغني 822، والأوضح 1 / 217.

117 - المغني 812.

118 - المصدر نفسه 678.

119 - شرح القطر 164.

120 - المغني 135، وشرح بانت 18.

121 - شرح الشذور 182.

3. وحذف المبتدأ في جواب الاستفهام، نحو: ﴿مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ﴾ [الواقعة: 27-28]، ﴿مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ فِي سُمُومٍ وَحَمِيمٍ﴾ [الواقعة: 41-42] (122).

أمثلة في موضع

- ويأتي بأمثلة في موضع واحد، وهذا أيضاً يكون على تلاقق، وعلى تباعد.
- فأمثلة المتلاصق منه -وهو ادعى لأن يترك تلاوة تنمة الآية للطول-:
1. ياء المخاطبة متصلة بالأمر، نحو: ﴿فَكُلِّي وَأَشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: 26] (123).
 2. وحذف المبتدأ بعد القول، نحو: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: 22] (124).
 3. وتعدية الفعل بصيغة (أفعل)، نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: 17-18] (125).
 4. وحذف عائد الصفة، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبَلَ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: 48] (126). ومثلها الآية الأخرى في السورة نفسها.
 5. وتقدير جملة القسم قبل (لأفعلن)، نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا وَأَلْأَذِيبَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ [النمل: 21]، وقبل (لئن)، نحو: ﴿لَئِنْ أَخْرَجَ الْجَوَالِيخَ رَجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قَتَلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤْكُلُنَّ الْأَأْدْبَارُ﴾ [الحشر: 12] (127).
 6. ومن أطرف تعدد الأمثلة في الموضع الواحد استشهاده في الجملة الحالية بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَأَهْلِيَةً قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنبياء: 2-3]، ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾ حال من مفعول ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ أو من فاعله، وقرئ ﴿مُحَدَّثًا﴾، فهو حال من الذكر؛ لأنه مختص بصفته، ولسبق النفي. ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ حال من فاعل ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾، و﴿لَأَهْلِيَةً﴾ حال من فاعل ﴿يَلْعَبُونَ﴾، أو من فاعل ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾ (128).

122 - المغني 822.

123- شرح اللوحة 1/ 173، وشرح الشذور 22، وشرح القطر 30.

124 - المغني، 822.

125 - المصدر نفسه 678.

126 - تخلص الشواهد 195.

127 - المغني، 846.

128 - المصدر نفسه 537.

وَتَرَكْ عَامِداً لِلْوُضُوحِ، أَوْ سَاهِياً: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: 1].

ومثال المتباعد من ذلك استشهاده لنون النسوة بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: 228]، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: 233]، ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا﴾ [البقرة: 237] [129].

تمثيل باتفاق الفواصل

ويستشهد لمسألة بشواهد تتفق في الفاصلة، ومن ذلك:

1. استشهاده لخروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي إلى الإنكار التوبيخي بقوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: 95]، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الفاتحة الأنعام: 40]، ﴿أَفَكَاكَ إِلَهٌ تَدْعُونَ﴾ [الصافات: 86] [130].
2. واستشهاده لقطع (كل) عن الإضافة والمقدّر جمع بقوله تعالى: ﴿كُلُّهُ فَانِتُونَ﴾ [البقرة: 116]، ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: 33]، ﴿وَكُلُّ أَوْتَاهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: 87]، ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأنفال: 54] [131].
3. ويأتي بالشواهد على ما يشبه الفاصلة، نحو استشهاده لمجيء الفاء للعطف والسببية معاً بقوله تعالى: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: 15]، ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 37] [132].

3.

وهذا ضرب آخر من طريقته في الاستشهاد أُسمّيه: التنويع، وهو أن يستشهد بأي من القرآن للمسألة بأنواع من الشواهد على سبيل التبرّع، ولو لم يذكر تلك الأنواع ما كان في الاستشهاد تقصير أو نقص، وهو في الغالب لا ينبه عليها، ولكنك بالتأمل تتفطن إليها.

نوعان

فيأتي بشاهدين لنوعين، ومن أمثلته:

1. استشهاده لتقديم المفعول وجوباً إذا كان له الصدر بقوله تعالى: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ

129 - شرح القطر 35.

130 - المغني 25.

131 - المصدر نفسه 264.

132 - شرح بانة 9.

1. تُنْكِرُونَ [غافر: 81]، ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: 110] [133]، فأتى بشاهد لاسم الاستفهام، وشاهد لاسم الشرط.
2. واستشهاده لمعنى الظرفية في (من) بقوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: 40]، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: 9] [134]، فأتى بشاهد للظرفية المكانية، وشاهد للظرفية الزمانية.
3. واستشهاده لمعنى الظرفية في الباء بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: 44]، ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: 34] [135]، فأتى بشاهد للظرفية المكانية، وشاهد للظرفية الزمانية.
4. واستشهاده لمعنى الظرفية في الإضافة بقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ لِّلَّيْلِ﴾ [سبا: 33]، ﴿يَا صَاحِبِي السِّجْنِ﴾ [يوسف: 39] [136]، فأتى بشاهد للزمان، وشاهد للمكان.
5. واستشهاده لعطف الفعل على الفعل بقوله تعالى: ﴿لَنُحْيِيَّ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيهِ﴾ [الفرقان: 49]، ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْاْ تَتَّقُواْ يَوْمَ تُؤْتَوْنَ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالُكُمْ﴾ [محمد: 36] [137]، فأتى بشاهد للمنصوب، وشاهد للمجزوم.
6. واستشهاده لحذف ألف المقصور وبقاء الفتحة إذا جمع سالماً بقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: 139]، ﴿وَأَنْهُمْ عِنْدَنَا مِنَ الْمُصْطَفَيْنِ﴾ [ص: 47] [138]، فأتى بشاهد لجمعه مع الواو، وشاهد لجمعه مع الياء.
7. واستشهاده للتعليق في باب (ظن) من أجل الاستفهام بقوله تعالى: ﴿لَنَعْلَمَ أَى الْحَزِينِ أَحْصَى﴾ [الكهف: 12]، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أَى مَّتَقَلَّبِ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: 227] [139]، فأتى بشاهد للاستفهام بالعمدة، وشاهدة للاستفهام بالفضلة.
8. واستشهاده لـ (من) الاستفهامية بقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: 52]، ﴿فَمَنْ رَّبُّكُمْ أَيَّامُوسَى﴾ [طه: 49] [140]، فأتى بشاهد للتي بعدها فعل، وشاهد للتي بعدها اسم.

133 - الأوضح 2 / 133.

134 - المصدر نفسه 3 / 28.

135 - الأوضح 3 / 37، وشرح اللوحة 2 / 249.

136 - الأوضح 3 / 86.

137 - المصدر نفسه 3 / 394.

138 - المصدر نفسه 4 / 301.

139 - الأوضح 2 / 62، وشرح الشذور 366.

140 - المغني 431.

9. واستشهاده للجملة المضاف إليها بقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119]، ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ [غافر: 16] (141)، فأتى بشاهد للفعلية، وشاهد للاسمية.
10. واستشهاده لخبر (أن) المخففة إذا كان جملة فعلية دعائية بقوله تعالى: ﴿أَنْبُورُكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: 8]، ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور: 9] (142) فيمن قرأ بالتخفيف، فأتى بشاهد للدعاء بالخير، وشاهد للدعاء بالشر.

أنواع

- ويأتي بشواهد لأكثر من نوعين، ومن أمثلته:
1. استشهاده لدخول لام الابتداء بعد (إن) المكسورة على الخبر بقوله تعالى: ﴿إِنْ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: 39]، ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَعَلِيمٌ﴾ [الفاتحة النمل: 74]، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: 4]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ [الحجر: 23] (143)، فأتى بشواهد للخبر مفرداً، وجملة اسمية، وجملة فعلية، وشبه جملة.
 2. واستشهاده لحذف حرف النداء بقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: 29]، ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: 31]، ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ [الدخان: 18] (144)، فأتى بشاهد لنداء العلم، وشاهد لنداء (أي)، وهما مبنيان على الضم، وشاهد لنداء المضاف، وهو منصوب.
 3. واستشهاده للفعل الذي يلي (إن) المخففة إذا كان مضارعاً ناسخاً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: 51]، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: 186]، وإذا كان ماضياً ناسخاً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: 143]، ﴿إِنْ كِدَتْ لِتُزَيِّنَ﴾ [الصافات: 56]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: 102] (145)، فأتى بشاهد من باب (كاد)، وشاهد من باب (ظن)، في المضارع، وشاهد من باب (كان)، وشاهد من باب (كاد)، وشاهد من باب (ظن)، في الماضي.
 4. واستشهاده لإعمال (ما) عمل (ليس) بقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: 2]،

141 - الإعراب 38.

142 - شرح الشذور 282.

143 - الأوضح 1 / 344.

144 - المصدر نفسه 4 / 10.

145 - المصدر نفسه 1 / 368.

- ﴿فَمِنْكُمْ مَنْ أَحَدَعْنَهُ حَاجِرِينَ﴾ [الحاقة: 47]، ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]، وقال: «ولم يقع في القرآن إعمال (ما) صريحاً في غير هذه المواضع الثلاثة»، ونبه على أنها تعمل في معرفتين أو نكرتين أو مختلفين (146)، وكل شاهد لنوع.
5. واستشهاده لكسر همزة (إِنَّ) بعد القول بقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: 30]، ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: 29]، ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ [سبأ: 48] (147)، فأتى بشواهد لفعل القول ماضياً ومضارعاً وأمرأً.
6. واستشهاده للمفعول المطلق المؤكد لعامله بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164]، ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65]، ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: 56] (148)، فأتى بشواهد للعامل ماضياً ومضارعاً وأمرأً، وكل ذلك بصيغة التفعيل.
7. واستشهاده لظرف الزمان مبهماً ومختصاً بقوله تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي وَأَيَّامًا﴾ [سبأ: 18]، ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: 46]، ﴿وَسَبِّحْهُ بَكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: 42] (149)، فأتى بشواهد للعامل ماضياً ومضارعاً وأمرأً، والشواهد كما ترى متشابهة في عطف ظرف على آخر.
8. واستشهاده لألفاظ العقود في تمييز العدد بقوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: 142]، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: 14]، ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ [المجادلة: 4]، ﴿ذَرَعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: 32]، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: 4]، ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: 23] (150)، فأتى بشواهد للعقود من ثلاثين إلى تسعين. وإنما ترك قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ [الأنفال: 65] لأنه لم يصرح فيه بالتمييز.
9. واستشهاده لما يتعلّى بنفسه من الأفعال كأفعال الحواس بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ﴾ [الفرقان: 22]، ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾ [ق: 42]، ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ﴾

146 - شرح الشذور 193.

147 - المصدر نفسه 206.

148 - المصدر نفسه 226.

149 - المصدر نفسه 231.

150 - المصدر نفسه 255.

- [الدخان: 56]، ﴿أَوَلَمْ يَسْتَمِمْ النِّسَاءُ﴾ [النساء: 43] (151)، فأتى بشواهد للحواس الخمس.
10. واستشهاده لاشتراط أن يكون ما قبل ضمير الفصل مبتدأ في الحال أو في الأصل بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: 157]، ﴿وَأَنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ [الصافات: 165]، ﴿كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: 117]، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: 20]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا فَوَلَدًا﴾ [الكهف: 39] (152)، فأتى بشواهد من باب المبتدأ، ومن باب (كان)، ومن باب (إن)، ومن باب (ظن)، وأتى بالضمير أيضاً للمتكلم وللمخاطب وللغائب.
11. واستشهاده لكسر همزة (إن) في العلة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: 2]، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: 103]، ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: 28]، في قراءة من كسر الهمزة في الأخيرة (153)، فأتى بشواهد للعلة للنهي، وللأمر، وللخبر.
12. واستشهاده للجملة المضاف إليها اسم الزمان، سواء أكان ظرفاً أم اسماً، بقوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾ [مريم: 33]، ﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: 44]، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ [غافر: 15-16]، ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: 35]، قال: «ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى، ومفعول ثان في الثانية، وبديل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة؟ (بلى، أرى) ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً لـ ﴿يَخْفَى﴾ من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: 16]» (154).

تنويع باتفاق الفواصل

- ويزيد في التنفن بأنواع متفقة في الفواصل أو ما يشبهها، فمن ذلك:
1. استشهاده لتأخر أدوات الاستفهام عن حروف العطف بخلاف الهمزة بقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: 101]، ﴿فَإِنَّ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: 26]، ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: 95]، ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: 35]، ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: 95].

151 - شرح الشذور 356، وشرح الملح 2 / 76.

152 - المغني 641.

153 - شرح بانت 38.

154 - المغني 547.

- [81]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾ [النساء: 88] [155]، فأتى بشواهد لست أدوات، ولو اقتصر على بعضها لكان كافياً. وانظر كيف قرن شاهدي المثنى، واقتصر على: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: 81] قبل تمام الجملة ليتم له الاتفاق؟
2. واستشهاده للجملة التابعة لمفرد نعتاً له بقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلُ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ﴾ [البقرة: 254]، ﴿وَأَنْقَوَا يَوْمَ تَرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة: 281]، ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: 9] [156]، فأتى بشاهد لها وهي في محل رفع، وشاهد لها وهي في محل نصب، وشاهد لها وهي في محل جر، مع الاتفاق في الأواخر، وترك ما يتعلق بالشاهد الثاني، فإن تمامه: ﴿يَوْمَ تَرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾؛ ليتم الاتفاق أيضاً.

التنظير والترجيح والتوضيح

هذه أبواب من فن ابن هشام في الاستشهاد بالقرآن الكريم، كنت على أن أشرح طرائقه فيها، وأكثر من أمثلتها وألوانها، ثم رأيت أن ذلك مبثوث في طول كتاب المغني، حتى إنه قال في مقدمته: «وقد تجنبت هذين الأمرين (يعني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، وإعراب الواضحات)، وأتيت مكانها بما يتبصر به الناظر، ويتمرن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية» [157]. وتجد ذلك وافرأ في الجهة السابعة من الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهي أن يحمل كلاماً على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، والجهة الثامنة، وهي أن يحمل على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وفي الفصل الطويل الذي عقده للحذف؛ إذ كان يستدل على المحذوف وكيفية تقديره بالنظائر.

ولكنني أذكر بعض ما أستحسنه من هذه الضروب، وبعض ما وجدته في غير المغني منها. فمن ذلك:

1. فصل عقده للتدريب في (ما)، وذكر فيه قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: 2]، وأن (ما) الأولى تحتل النافية والاستفهامية، و(ما) الآخرة موصول اسمي أو حرفي، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾ [الليل: 11]، ﴿مَا أَغْنَىٰ

155 - المغني 22.

156 - المغني 554، والإعراب 40.

157 - المغني 16.

- عَنِّي مَالِيَهَ» [الحاقة: 28]، و(ما) فيهما تحتل الاستفهامية والنافية، ورجح النفي بقوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ﴾ [الأحقاف: 26]؛ لأنه متعين فيه (158). فذكر النظائر المتشابهة، ورجح بأحدها.
2. وقولهم: (جاء زيد ركضاً) يحتمل المصدرية والحالية، ورجح الحالية بقوله تعالى: ﴿اتَّبِطُّوعًا وَكَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: 11]، فمجيء ﴿طَائِعِينَ﴾ وهو حال، في موضع ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ يدل على أنهما حالان (159).
3. وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانُوا لِلْيَوْمِ بِمَآ كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: 101] في الأعراف، يحتمل أن يكون الأصل: بما كذبوه، وبما كذبوا به، ويرجح الآخر منهما التصريح به في سورة يونس (160).
4. وتنبيهه على أنه قد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلاهما، كقوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ﴾ [طه: 58]، فالموعد محتمل للمصدر، ويشهد له: ﴿لَا نُخْلَفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾، وللزمان، ويشهد له: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ [طه: 59]، وللمكان، ويشهد له: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾، وإذا أعرب ﴿مَكَانًا﴾ بدلاً من ﴿مَوْعِدًا﴾ لا ظرفاً لـ ﴿نُخْلَفُهُ﴾ تعين للمكان (161).
5. وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: 237] الواو فيه لام الكلمة، والنون ضمير النسوة، والفعل مبني، وأما: (الرجال يعفون) فالواو ضمير المذكرين، والنون علامة الرفع، وهي تحذف في النصب، نحو: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: 237] (162)، فوضح بما في الموضع نفسه، وباللفظ نفسه.
6. ومجيء (أخرى) بمعنى (آخرة)، نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ أَخْرَاهُمْ﴾ [الأعراف: 39]، فإذا كانت كذلك جمعت على (أخر) مصروفاً، واستدل لمجيئها كذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخَرَى﴾ [النجم: 47]، وقوله: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: 20] (163)، فاستدل بنظيرين متشابهين عاقبت فيه الكلمة ما هو بمعناها.

158 - المغني 414 - 415.

159 - المغني 729، وشرح الشذور 31.

160 - المغني 736.

161 - المصدر نفسه 776.

162 - الأوضح 1/ 75.

163 - المصدر نفسه 123/ 4 - 124.

7. وكسر همزة (إن) من أجل اللام بعدها، نحو: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ» [المنافقون: 1]، ووضح هذا بأنها فتحت مع هذين الفعلين عند فقد اللام، نحو قوله تعالى: «عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونُ أَنْفُسَكُمْ» [البقرة: 187]، وقوله: «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» [آل عمران: 18] (164).

ويأتي بالنظائر في أوهام العلماء في الإعراب وغيره:

1. فوهم الزمخشري في تجويز الحال من الفاعل ومن المفعول في قوله تعالى: «ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ» [البقرة: 208]؛ لأن (كافة) مختص بمن يعقل؛ أي لا يكون إلا حالاً من الفاعل، قال ابن هشام: «ووهمه في قوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ» [سبأ: 28]، إذ قدر (كافة) نعتاً لمصدر محذوف؛ أي: إرسالة كافة أشد؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجاً عما التزم فيه من الحالية. ووهمه في خطبة المفصل إذ قال: محيط بكافة الأبواب أشد وأشد؛ لإخراجه إياه عن النصب البتة» (165). فذكر وهم الزمخشري في النظائر على وجه التدرج.
2. ونبه على خطأ الرازي في تلاوة قوله تعالى: «لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ» [آل عمران: 118]، فإن الرازي سأل: ما الحكمة في تقديم «مِنْ دُونِكُمْ» على «بَطَانَةً»، وأجاب، وليست التلاوة كما ذكر. قال ابن هشام: «ونظير هذا أن أبا حيان فسّر في سورة الأنبياء كلمة «زُبُرًا» بعد قوله تعالى: «فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ» [المؤمنون: 53]، وإنما هي في سورة المؤمنون، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان لخصاً من تفسيره إعراباً» (166). فذكر خطأ الرازي في تلاوة آية ونظّره بخطأ أبي حيان في تلاوة آية أخرى، ومتابعة من لخص من كتاب أبي حيان.

ومن عجيب استشهاد أنه يورّي بمعنى الآية في الردّ على من يردّ عليه، قال: «في كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسّك بقوله تعالى: «وَعَدَ اللَّهُ

164 - شرح القطر 163.

165 - المغني 732.

166 - المصدر نفسه 504.

الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً» [الفتح: 29] في الطعن على بعض الصحابة (يريد أن يجعل «مِنْهُمْ» للتبويض)، والحق أن (مِنْ) فيها للتبيين لا للتبويض؛ أي: الذين آمنوا هم هؤلاء. ومثله: «الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ» [آل عمران: 172]، وكلهم محسن ومتق، «وَأَنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [المائدة: 73]، فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار» (167). وهو يورّي بالآية الأخيرة عن التائب والتحذير لمن ذكر أنه يطعن على بعض الصحابة ﷺ.

- على أن ابن هشام قد يخالف طريقته هذه التي شرحتها في الاستشهاد بالقرآن الكريم، فيترك من الآي الأقرب والأنسب إلى غيره. ووجدت من ذلك:

 1. استشهاده للمفعول له المستوفي للشروط بقوله تعالى: «يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ» [البقرة: 19]، ولما فقد شرط المصدرية بقوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا» [البقرة: 29]، وهو هنا الضمير، ولذا جرّ باللام (168). وترك في آية البقرة: «مِنَ الصَّوَاعِقِ».
 2. واستشهاده لتعدية (نبأ وأنبا) إلى أحد المفعولين بالحرف بأي منها: «أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ» [البقرة: 33]، «نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ» [الأنعام: 143]، ولتعديتهما إلى المفعولين بغير حرف بقوله تعالى: «مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا» [التحریم: 3] في سورة التحريم (169). وترك في السورة نفسها التعدية بالحرف، وذلك قوله: «فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ» [التحریم: 3]، «فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ» [التحریم: 3].
 3. واستشهاده لوجوب تأخر الخبر إذا اقترن بـ (إلا) معنى بقوله تعالى: «إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ» [هود: 12]، ولوجوب تأخره إذا اقترن بـ (إلا) لفظاً بقوله تعالى: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ» [آل عمران: 144] (170). وترك: «إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ» [فاطر: 23]، وهي شبه الآية الأولى.
 4. واستشهاده لاستعمال (حَسْب) استعمال الأسماء بقوله تعالى: «حَسْبُكُمْ جَهَنَّمُ»

167 - المغني 421.

168 - شرح الشذور 227.

169 - المصدر نفسه 376.

170 - الأوضح 1 / 208.

[المجادلة: 8]، ﴿فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: 62] (171)، فأتى به مبتدأ واسماً لـ (إن)، وترك: ﴿حَسِبَكَ اللَّهُ﴾ قريباً من موضع الأنفال المذكور.

أحدهما: أني لا أزعـم أن هذه المواضع كلها وشبهها مما استخرجه ابن هشام ولم يسبق إليه، فلا أشك في أنه أخذ بعضها عن سلف، ولكن الذي أنسبه إليه عنايته بهذا الفن، وتتبعه له، وحرصه عليه، واتخذه طريقةً ومنهجاً في التأليف لا يكاد يتركه.

الآخر: أني إنما وفـرّت الأمثلة لهذا المنهج وكثرتها للإغراء بالانتفاع بها في تعليم العربية، وبمتابعة ابن هشام في هذا الفن، فينتجى نحوه، ويحتذى حذوه، ويقاس على حاضر ما ذكر غائبه؛ إذ كان القرآن العظيم لا تنقضي عجائبه.

والله أعلم

المصادر

1. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق جماعة، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1407 هـ 1987م.
2. الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام، تحقيق د. علي فودة نيل، جامعة الرياض، 1401 هـ 1981م.
3. أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1967م.
4. تخلص الشواهد، وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1406 هـ 1986م.
5. شرح بانة سعاد، لابن هشام، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1345 هـ.
6. شرح شذور الذهب، في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1953م.
7. شرح قطر الندى، وبلّ الصدى، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ط 11، 1383 هـ 1963م.
8. شرح اللوحة البدرية، في علم العربية، لابن هشام، تحقيق د. صلاح راوي، القاهرة، ط 2، 1984 - 1985م.
9. صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1374 هـ 1954م.
10. فتح الباري، بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، 1379 هـ.
11. مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط 3، 1972م.
12. المقاصد الحسنة، في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، تحقيق عبد الإله محمد الصديق، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1375 هـ 1956م.
13. نُزْهَة الطُّرْف، في علم الصرف، لابن هشام، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1410 هـ 1990م.

